وقف إطلاق النار المستحيل

■ حميدي العبدالله

ينصّ قرار مجلس الأمن، وكذلك تفاهمات فيينا، على أن تبدأ مسيرة الحلّ السياسي، إذا ما قيّض لـ«جنيف 3» أن يبدأ وفق السيناريو الذي رسمه قرار مجلس الأمن 2254، بوقف إطلاق نار شامل. ومعروف أنّ مجلس الأمن وكذلك تفاهمات فيينا أكدت على أنّ وقف إطلاق النار لا يشمل وقف العمليات الهجومية والدفاعية ضدّ تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» وكلّ تنظيم آخر يُتفق على تعريفه بأنه منظمة إرهابية.

في ضوء ذلك، إذا ما نفذ قرار وقف إطلاق النار على هذه الأسس فهذا يعني أنّ الاتفاق لن يشمل أيّ منطقة في سورية تتمركز فيها الجماعات المسلحة وتخرج عن سيطرة الدولة.

محافظات دير الزور والرقة والحسكة، يتواجد فيها حصرياً تنظيم «داعش» بمفرده، وبالتالي لا يشملها قرار ووقف إطلاق النار. ريف محافظة السويداء الشرقي، وكذلك ريف حماة الشرقي، وريف حمص الشرقي وريف حلب الشرقي والشمالي هي مناطق يسيطر عليها تنظيم «داعش» من دون منازع، وبالتالي لا يشمله قرار وقف إطلاق النار. وهذه المناطق توازي أكثر من (70%) من جبهات القتال في مواجهة الجيش السوري. ما تبقى من مناطق وتحديداً محافظة إدلب وريف حلب الغربي وأرياف درعا والقنيطرة، وما تبقى من ريف دمشق، وريف حمص الشمالي، فهذه المناطق ثمة وجود أساسي فيها لـ«جبهة النصرة» وتشكيلات أخرى تنتمي، إما لتنظيم «داعش» أو لتنظيم «القاعدة»، مثل «حركة المثنى»، و«أحرار الشام»، ويصعب على التنظيمات المرتبطة بوفود المعارضة المشاركة في «جنيف 3» الوقوف في وجه التنظيمات المصنّفة إرهابية في هذه المناطق وإلزامها بقرار وقف إطلاق النار. وحتى إذا قرّرت بعض التشكيلات المسلحة تحت ضغط الحكومات المموّلة لها الموافقة على وقف إطلاق النار والالتزام به، إلا أنّ التنظيمات المصنفة إرهابية لن تلتزم بالقرار، وبالتالي سيظلّ قرار وقف إطلاق النار حبراً على ورق، بمعنى قرار يفتقر إلى قابلية التنفيذ.

ولعلّ هذا هو السبب الذي يدفع وفود المعارضة، وتحديداً وفد الرياض، إلى المطالبة بوقف شامل لإطلاق النار ووقف أعمال القصف التي يشنّها الطيران الروسي، ولا تستثنى من وقف إطلاق النار المناطق الخاضعة لسيطرة «داعش» و«النصرة»، ويحاول وضع هذه المطالب كشروط مسبقة خلافاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن 2254 وتفاهمات فيينا 1 و2.

على أية حال عامل الوقت لم يعد يفيد القوي المعادية، فكل يوم يمرّ ويتأخر فيه انطلاق مسيرة البحث عن حلّ سياسي، ستخسر المجموعات المسلحة والدول الداعمة لها المزيد من الأراضي السورية التي كانت تسيطر عليها، وبالتالي يؤثر ذلك على وضعها التفاوضي في حال القبول في وقت لاحق. كما أنّ الرهان على إعادة إنتاج قرارات لوقف إطلاق النار تشبه ما حصل في عامي 2011 و2012 بما يمكن ويساعد التنظيمات المسلحة على السيطرة على المزيد من المناطق، لم يعد هو الآخر خياراً قابلاً للتنفيذ لأنّ قرار مجلس الأمن واضح على هذا الصعيد، ويقظة سورية وحلفائها تجعل منه خياراً مستحيلاً.

وهكذا، فإنّ أمام القوى المعادية واحداً من خيارين، إما قبول الحلّ السياسي الآن وفق فيينا 1 و2، وإما الحسم العسكري.

لكي تحيا سورية

■ نزار عيسى صباغ*

> يوم مضى من تشرين الثاني العام 1932، أرسل سعاده من سجنه رسالة إلى محاميه يجيب فيها عن سؤال منه. شرح فيها أنه كان تساءل قبلاً «ما الذي جلب على شعبي هذا الويل»... وما أشبه اليوم بما مضى.

نعلم أنّ دراسة الواقع الاجتماعي تنطلق من المجتمع والانـسـان، لأنّ الانـسـان ليس مجرد عنصر في بيئة اجتماعية منعزلة بل إنه مجموع عوامل متحركة متفاعلة اجتماعية اقتصادية نفسية تؤثر في المجتمع وتتأثر به كذلك..

والمجتمع ليس مجرد تجمع بشري في موضع ما، إنه مرآة لحقيقته، لتفاعله مع الحياة تأثرا وتأثيرا انطلاقا من معرفته وانتمائه الحقيقي الى جذوره.

أن نكون حضاريين في مجتمعاتنا فذلك بمقدار ما نكون مستفيدين ومطوِّرين ومنتجين وناشرين للمفاهيم الحضارية العقلية التي ترتقي بالحياة، وبمقدار إعادة النظر في البحوث والمفاهيم التقليدية الموروثة من منطلق حيادي، إضافة إلى الخروج عن احتكار المعرفة والتاريخ وعن صياغتهما ضمن مفهوم أحادي الجانب أو بموجب رأي متحيّز.

إن نظرنا إلى وضع الفرد في سورية وعلاقته بالمجتمع، في وضـع المجتمع وأمراضـه ومعوقات نهضته، في عواقب الخلط بين الدولة والدين وتأثير ذلك على النظم ونسيج المجتمع، والتجزئة السياسية الناتجة عن هيمنة النزاعات الدينية المستمدة من استغلال الدين، وتآكل حقوق الإنسان وخاصة حق التطور والنمو والارتقاء بسبب العقائد المادية والرأسمالية، وعن حقوق الشعوب في السيادة وتقرير المصير.

إن نظرنا بواقعية إلى ذلك كله، لوجدنا الكثير، من العودة إلى الخلف...

وإن تساءلنا عما يريده جيل الشباب عموما، قد نجزم بأن غالبية الاجابات ستتقاطع في نقاط اساسية:

ضياع في الانتماء، يأس من مستقبل مجهول، استسلام وهروب من تشرذم طائفي مذهبي عشائري...

نستطيع قول الكثير عما يحصل وأسبابه والأرضيّة التي تهيأت بفعل عوامل داخلية وخارجية بعيدا عن نظرية «المؤامرة الكونية».. ونستطيع التحدث وتحديد أسباب وتراكمات من افعال وممارسات، فلا يمكن الاستمرار بالاختباء خلف الاصبع بعد كل ما حصل...

العبرة من ذلك كله تكمن في أن لا تعيد الأجيال اللاحقة ما وقعت به الأجيال الحالية من أخطاء... لكي تحيا سورية.

«إنّ أساس الارتقاء الإنساني هو أساس روحي مادي، وإن الإنسانية المتفوّقة هي التي تـدرك هـذا الأسـاس وتشيد مستقبلها عليه، ليس المكابرون بالفلسفة المادية بمستغنين عن الروح وفلسفتها، ولا المكابرون بالفلسفة الروحية بمستغنين عن المادة وفلسفتها» ـ سعاده.

إنّ الفلسفة الروحية لا تعني الدين، انها تعني الجذور الروحية التي تولّدت من أمة وضعت أول نوتة موسيقية في التاريخ، وأول أبجدية للعالم، وأظهرت مكتبة محفوظات أرشيفية أذهلت العالم في تفصيلات محتوياتها، ووضعت النظم القانونية الأولى في التاريخ...

إنها روح الأمة، شعورها بشخصيتها وحاجاتها المادية، وتمسكها بتراثها وإبداعات أجيالها عبر الحقب المتلاحقة من تاريخها الطويل، في كل العلوم والفنون والفلسفات...

إنّ هذه الروحية بتمازجها مع العقل والإبداع الإنساني وضـرورات المستقبل الأفضـل تجعلنا واضحين في معنى الانتماء والعروبة والعلمانية والمواطنة والقومية والديمقراطية...

إننا سوريون، ننتمي إلى الأرض السورية.

عرب؟ نعم، لكن أية عروبة؟

لا يستهوينا الاصطياد في الماء العكر، لكن ما يحصل من أحداث يؤكد تماماً أن ما يحصل في العالم العربي أبعد ما يكون عن هوية سياسية وقومية واحدة، بل أنّ مصالح العرب متصادمة ومتصارعة مع بعضها، ومنها ما يخضع كلياً لمصلحة الأعداء.

فعروبة السوريين مختلفة تمام الاختلاف عن عروبة مشيخات النفط وشعب الجزيرة العربية، وقضاياها ومصلحتها القومية مختلفة كلّ الاختلاف عنهم وعن قضايا ومصلحة وعروبة شعب وادي النيل الذي يغرق سودانه في مشاكل الاسلام السياسي والتقسيم، ويرفرف العلم الصهيوني في سماء قاهرته.. ويمكن التأكد كذلك أن لا عروبة واحدة جامعة بين شعوب العالم العربي، ولا يمكن لعاقل أو متابع عدم ملاحظة ما يحصل.

العروبة الواقعية الحقيقية

إنّ عروبتنا هـي العروبة الواقعية الحقيقية التي جعلت من المتنوّرين السوريين يحملون لواء التصدّي للتتريك، وجعلت من رهبان الأديرة يطبعون كتباً باللغة العربية ويوزعونها سراً لتثبيت اللغة العربية، وجعلت من قساوسة انطاكية يفتحون الكنائس في يوم الجمعة وأحالوها دورعبادة مشتركة ليؤدّي فيها أهلهم صلاة الجمعة، كردّ عملي منهم على قرار الفرنسيين إغلاق الجوامع لعرقلة ومنع التظاهر ضدّ سلخ اللواء، حيث كان ذلك سبباً في أروع حادثة وطنية قومية في تاريخ سورية الحديث من أجل سورية وعروبة اللواء... عروبة السوريين الحقيقية هي من أظهرت اسم سليمان الحلبي ويوسف العظمة وسعيد العاص وابراهيم هنانو وجول جمال، خالد علوان وسناء محيدلي وخالد ازرق وعمار الأعسر، عملية نهاريا وعملية تفجير السفارة الاميركية في بيروت، وجعلت من سوريين حقيقيين شهداء الواجب على أرض العراق ضدّ الاحتلال الأميركي في العام 2003...

إنّ علاقة الحزب السوري القومي الاجتماعي بالعروبة تقوم على أساس واقعي واضح لا لبس فيه، وذلك منذ تأسيسه في العام 1932 (إننا لن نتنازل عن مركزنا في العالم العربي ولا عن رسالتنا إلى العالم العربي، لكننا نريد قبل كل شيء أن نكون أقوياء في أنفسنا لنتمكن من تأدية رسالتنا، يجب على سورية أن تكون قوية بنهضتها القومية الاجتماعية لتستطيع القيام بمهمتها الكبرى... لا يمكن لسورية أن تخدم العالم العربي في شيء وهي مبعثرة مجزأة نفسياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وليس لها كيان أو ذات أو حقيقة أو نفسية، على هذا تكون نهضتنا مقرّبة لنا للعمل والتعاون مع العالم العربي لا مبعّدة)...

ولـذلـك كـان السعي لإنشـاء جبهة عربية هدفاً من أهداف الحزب منذ تأسيسه حيث حدد سعاده الغرض من تأسيسها (لتكون سداً منيعاً ضدّ المصالح الأجنبية والاستعمارية وقوة يكون لها وزن كبير في إقرار المسائل السياسية الكبرى)...

على هذا، فإنّ وحدة سورية الطبيعية هي الأساس في المفهوم والمعنى الحقيقي للقومية العربية وللعروبة، وذاك هو المنطلق الذي تمّ منه إطلاق تعبيري التكامل العربي والتضامن العربي والذي بدأ بشكل عملي في حينه مع كيانات الأمّة السورية لليقين بأنّ المصير المشترك واحد (في العراق ولبنان والاردن وفلسطين من خلال دعم كل أوجه المقاومة فيها)، وما تبيّن عملياً وواقعياً في السنين الأربع الماضية إلا تثبيت لواقع الأمم العربية...

لكن، كيف الوصول إلى وحدة سوريّة في وجود مجتمع تتنازعه الدعوات الطائفية والمذهبية؟ وهل من وحدة دون مجتمع متجانس واحد؟

لننظر بعض الشيء إلى العراق المتمزق اجتماعيا في ولاءات طائفية وعشائرية ومناطقية، ولبنان الذي تحكمه طائفية سياسية، والأردن الذي انجرّ في ولاءات قبائلية، ثم في حال مجتمعنا السوري الذي ندرك جميعا أوضاعه الحالية...

بتحليل بسيط يمكن لنا القول إنّ الكثير لم يخرج إلى المدنية بعد، ولا يـزال تحت عباءة القبيلة والعشيرة المتلبّسة بلبوس الدين... هل انه الدين؟ وهل انها مصلحة الدين أم هي مصلحة الآخرين؟

لنكرّر هنا السؤال البديهي الشهير: هل انتمى أحد إلى إحدى الطوائف أو المذاهب الدينية نتيجة دراسة وقناعة تامة أم عن طريق الإرث والـولادة من والدين يدينان بما أصبح عليه؟

يمكن الجزم بالقول بأنّ ما من أحد يستطيع أو يمكنه الادّعـاء بأنه رأى الله – بغضّ النظر عن تسميته لدى الشعوب – لكن وببساطة تامة، يمكن لمن يشاء إدراك وجوده ومعرفته من خلال المحاكمة العقلية، أي بالعقل فقط دون العودة إلى إثباتات غيبية مستندة على مفاهيم غيبية.

... الدين منها براء

لقد شهد تاريخ الاسـلام المسيحي والمحمدي، دولاً نشأت باسم الدين، تتوسع ثم تسقط وتزول بينما الدين لم يسقط ولم يـزل.. وشهد قيام دول حاربت دولا تدين بذات الدين، تحاربت واستولت احداها على أرض الأخرى، وقتلت رعاياها وسلبت خيراتها...؟ فهل يجيز أيّ دين القتل والتدمير؟

ثم إنّ الدولة تتعرّض للفساد وتمارس احياناً الظلم، فهل يكون الدين مسؤولاً عن الفساد والظلم؟ وهل يتحمّل الدين مسؤولية فساد الدولة وظلمها؟

كفانا ما شهده التاريخ العربي من صراعات وحروب وثورات، وسقوط دول وتمزيق بعضها وقيام أخرى، وكلها تدّعي أفعالها باسم الدين وباسم الله.

«إقرأ»، هي الكلمة الأولى التي كانت ولا تزال... وردت بصيغة الأمر للوصول إلى العلم والمعرفة... وهـي لا تعني – وبالمطلق – التعلم في الدين أو في شؤون الدين فقط، فالعقل لدى الإنسان هو الأساس، واستخدام العقل يعني العلم والتعلّم ويؤكد بأن الخلط بين الدين والدولة يسيء إلى الدين نفسه، والفصل بينهما ينزّه الدين عن مفاسد الدولة وشوائبها، وهذا يقتضي إبعاد رجال الدين من التدخل في شؤون الادارة والقضاء والسياسة وإلا لكان الأمر بمثابة «تسييس الدين» تحت مسميات أخرى...

الأحرى بنا أن نكون جميعاً مع الله لا أن نحاول ونطالب ونقتل ونقاتل في سبيل أن يكون الله معنا وحدنا فقط... ولنا وحدنا فقط... فالله أسمى وأجلّ من استغلال اسمه في الطائفية والمذهبية، وأسمى وأجلّ من التذرّع باسمه في القتل وإشعال الحروب وإسالة الدماء، لا يحتاج لمن يدافع عنه ولمن يُحْكَمْ له سيطرته على الأرض، يكفيه أن يقول (كن فيكون)، وَهو الذي يحاسب الجميع دون استثناء على أعمالهم الأرضية الناجمة عن الإرادة العقلية الحرة التي أعطاها لهم، هبة ومنحة إلهية للإنسان...

هذا هو جوهر التراث الديني – الروحي للأمة السورية إذا تم فهمه واعتناقه على أسـاس توحيدي متجاوزاً الانقسامات الطائفية – المذهبية في الأمة.

كلنا مسلمون لله، منّا من أسلم بالانجيل ومنّا من أسلم بالقرآن ومنّا من أسلم بالحكمة... سعاده.

إنها العلمانية التي هي اللبنة الأساس للوصول إلى الدولة المدنية، دولة المؤسسات والمواطنة التامة، إنها اسلوب حياة يعتمد احترام الدين كعلاقة روحية بين الإنسان والخالق، تنزّه الدين وتبعده عن الملوثات...

إنها أسلوب حياة يعتمد العقل والأخلاق منهجاً أساسياً في الحياة، ويحترم المرأة كإنسان ليس كنصف إنسان ويعمل على تمكينها وتحسين وتطوير مساهمتها في بناء المجتمع ليقينه أنها تحمل العبء الأكبر في بناء المجتمع السليم.

الحياة لا تكون إلا في العزّ، أما العيش فلا يفرّق بين العزّ والذلّ

لقد وهب الله للإنسان «القوة المميّزة المدركة لينظر في شؤونه ويكيّفها في ما يفيد مصالحه ومقاصده الكبرى في الحياة، فليس معقولاً إذن أن يعطّل اللّه القوة المميّزة بشرع أزلي جامد، لذلك كان العقل الإنساني وكان الإنسان، كان المجتمع الإنساني حراً بإرادة اللّه، بإرادة المصدر الذي نشأ فيه لكي يسير نحو الأفضل، وليقرّر بذاته ما هو الأفضل في حياته... والدين نفسه إذ يجعل قاعدة الحساب يوم الحشر أو يوم الدينونة فهو بنفسه يقرّ هذا المبدأ، مبدأ أن يختار الإنسان بكلّ حرية اتجاهه والمصير الذي يريده لنفسه».. سعاده

من هنا، لا يجوز إطلاقاً استخدام مفهوم «التعايش والعيش المشترك» الذي بدأت فيه وسوّقته وسائل إعلام مختلفة، والذي يتردد بشكل كبير على أفواه المسؤولين الإداريين والسياسيين عند تكلمهم عن «الوحدة الوطنية»، هذا المفهوم الـذي يعني ضمناً الاضطرار (بشكل شبه قسري) لتقاسم الموارد الطبيعية والعمل على اقتناص الفرص الاقتصادية والرياء والنفاق في الحياة الاجتماعية والتعامل المعيشي اليومي ضمن بيئة جغرافية زمنية معينة، بشكل تترسخ فيه فئات مختلفة ضمن ما هو مفروض أن يكون مجتمعاً واحـداً وبحيث تبقى كلّ فئة متحفزة بانتظار تغيير الظرف الزماني والمكاني والإلزامي الذي فرض هذا التعايش والوجود المشترك، بحيث تنعدم بذلك مصلحة المجموع / المجتمع / الوطن / الأمة. الأمر الذي شكل ـ ولا يزال يشكل ـ حالة من التمايز الاجتماعي – الاقتصادي وحتى الثقافي، فينتفي مفهوم الوطن الجامع ذي النسيج الاجتماعي المتجانس ذي الغنى الثقافي التنوّعي.

العيش الواحد التام

لذلك يجب تصحيح المفهوم واستخدام تعبير «العيش الواحد التام»، ضمن وسائل الإعلام كافة، والتركيز على إعادة النظر بشكل جذري في المفاهيم المستخدمة كافة، وفي المفاهيم والأسس المعتمدة في المناهج التعليمية المدرسية وبخاصة الدينية منها التي رسخت ولا تزال ترسخ تناقضاً لاشعورياً في شخصية المواطن وتمايزاً إنسانياً واجتماعياً عند أبنائنا الطلبة بدءاً من الصفوف الأولى من حياتهم الدراسية، وفي المدارس الحكومية الرسمية...!

إنّ الدولة القومية الاجتماعية هي الدولة الديمقراطية العلمانية بامتياز وبالمعنى الحقيقي للديمقراطية، لأنها ترتكز على أساس وحدة المجتمع والمساواة بين أبنائه ضمن رابطة القومية المجتمعية وتبطل تصنيف المواطنين على أساس دينهم أو لغتهم أو أعراقهم أو مناطقهم، فالكل متساوون في الحقوق والواجبات أمام الدستور القومي والقوانين المدنية.

هذا المبدأ وضرورة تحقيقه يتطلب التدقيق في بعض المفاهيم والعبارات التي يتمّ ترددها بكثرة، والتي يمكن استغلال طرقها للوصول إلى نتائج سلبية تـؤدّي إلى تمزيق المجتمع، مثلما هو تعبير «تعايش»...

ومن تلك التعبيرات كذلك تعبير «الدولة المدنية»، إنه يتردّد كثيراً وبقوة ما يؤدّي إلى تبنّيه من قبل الكثيرين باعتباره – كما يُقال – دولـة يكون فيها القانون فوق الجميع، أي أنّ جميع المواطنين متساوون أمام القانون الذي يحمي بنصوصه وآليات تطبيقه عموم المواطنين، إنما وبالتدقيق يُلاحَظ أنه قد لا يشدّد بالتساوي بين المواطنين كافة في الحقوق والواجبات إنْ لم تكن الدولة تعمل وتؤكد على المساواة التامة بينهم حسب مفهوم العلمانية.

الدولة المدنية هي دولة قانون، والقانون هو «شرائع» وضعية يتمّ صياغتها وفق منطق «الأكثرية الانتخابية الغالبة»، والتي قد تستطيع التأثير في الجموع الناخبة باعتمادها العاطفة، حتى إنْ كانت ذات منحى ديني أو إثني، يعتمد السياسة كحالة شكلية تعمل في تحقيق مصلحة منفردة محدّدة بذاتها، وهي بذلك تخرج عن مفهوم الأكثرية والأقلية «السياسية» (التي تعمل ضمن برامج واضحة تهدف إلى مصلحة الدولة والأمة ونهضتها) إلى الأكثرية والأقلية العددية (التي تعمل وفقاً لمصالحها الخاصة)، الذي يمكن ألا يستند إلى حالة ديمقراطية سياسية حقيقية، والـذي قد يـؤدّي إلى عدم تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق بين عموم المواطنين بمعتقداتهم وأصولهم، وبحيث يمكن أن تقوم بحالة من الفصل بينهم تحت مسمّيات قد تكون «إثنية / عرقية» او «مذهبية / طائفية» بمسمّى اقاليم أو حتى محافظات ذات حالة من استقلال إداري ومالي، لكنها تحقق وضعاً قانونيا يجمعهم ضمن إطار دولة... أيّ انها بذلك تعمل وفقاً لقاعدة «مصلحة الأكثرية العددية» وحتى إنْ كانت متطلباتها وآرائـهـا غير صحيحة وفـق مفهوم الـدولـة والوطنية والمواطنة، ما يسبّب بتمزيق وحدة المجتمع.

الديمقراطية الحقيقية تعني مواطنة تامة، وهي لا يمكن أن تحصل دون علمانية، (أي دون أن يتمّ تنزيه الدين عن كلّ مشاكل ثم نتائج الحكم والإدارة والسياسة والاقتصاد، وإبعاد المتقوّلين باسم الدين والألوهة عن كلّ مناحي التأثير العام سوى في ما يتعلق بجوهر الدين والمساواة بين خلق الله جميعهم...) ودون مساواة تامة وحقيقية في الحقوق والواجبات بين عموم المواطنين، بذلك فقط يمكن تحقيق مبدأ الدولة الديمقراطية المدنية التي تعتمد الناحية السياسية فقط التي تعمل لمصلحة الدولة والمواطنين جميعاً دون اي تفرقة بينهم في الطائفة أو المذهب أو الأصول الثقافية أو العرقية – الإثنية...

تلغي الدولة القومية الصراعات الداخلية والحروب الأهلية وتمنع الاضطهاد أو التمييز أو التكفير وأية مجتمعات متناقضة أو متضاربة المصالح والثقافات والأهـداف، وتمنح الحريات الإنسانية الراقية واللائقة بالإنسان، وأهمها حرية المعتقد والرأي والكتابة والتأليف، وإنشاء المؤسسات والأحـزاب والجمعيات على قاعدة الدستور الأساسي والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ولأنّ التطور الاجتماعي مرتبط بالاقتصاد فلا بدّ أن يكون محمياً من أيّ استغلال للمواطن وتحريره من عبودية الإقطاع عامة... لأنه عبارة عن «إقطاعات» طائفية ومذهبية، وإقطاعات صناعية وزراعية وفكرية وثقافية وسياسية وغيرها، وأخطر ما فيها الإبقاء على جزء هام من ثروة الأمة، الإنتاجي المادي – سواء أكان صناعياً أو زراعياً – او الإنتاج الفكري، مهدوراً أو معطلاً، أو مسلوباً، يتحكم به المحتلّ أو الإقطاع كيفما يشاء لمصلحته هو...

وتتولى الدولة توزيع الثروة والناتج القومي توزيعاً عـادلاً لكل المنتجين حسب إنتاج كلّ منهم، كما تؤمّن للمواطنين الضمانات كافة وكامل الحقوق والكرامة الإنسانيين.

فالأخلاق هي في صميم كلّ نظام يمكن أن يكتب له أن يبقى... سعاده

المجتمع الديمقراطي السليم

إننا معنيون تماماً بأن نعمل في سبيل مجتمع ديمقراطي سليم، تعلو فيه سلطة القانون فوق الجميع ويكون الكل فيه مواطناً محترماً ومحمياً بقوة القانون وتتعادل فيه الفرص وفقاً للكفاءات، بغضّ النظر عن دينه وانتمائه الطائفي أو المذهبي أو حتى القبلي والمناطقي والعشائري وكذلك السياسي، لا أقليات أو أكثريات بل انتماء مواطني للأرض والوطن، لأنّ المواطنة تعني الانتماء الكامل للوطن والعمل لمصلحته وسموّه ورفعته.

لا تعايش أو عيشاً مشتركاً بل عيش تامّ واحد على أرض واحدة ضمن مجتمع واحد ضمن مفهوم ومصلحة وطنية – قومية واحدة.

فـ«الحياة لا تكون إلا في العزّ، أما العيش فلا يفرّق بين العزّ والذل»... قالها أنطون سعاده... لكي تحيا سورية...

*مفوض مفوضية حماة
في الحزب السوري القومي الاجتماعي

التنسيق السعودي ـ التركي قبل فوات الأوان

لم يكن الخلاف التركي السعودي أوائل الأزمات في المنطقة عابراً أو قابلاً للالتقاء عبر تخطي ملفات استراتيجية تهمّ كلا البلدين، مثل دعم موجة صعود «الإخوان المسلمين» في المنطقة لحساب تصاعد الحركة السياسية النابعة من المفهوم الذي يصبّ في دائرة حزب العدالة والتنمية التركي الذي كشف منذ خمس سنوات رغبة غير متناهية بالتوسع ومقارعة دول كبرى في المنطقة ومنافستها على دور استراتيجي سياسي وعقائدي يؤسّس للمرحلة المقبلة.

سعت تركيا للفوز بمكانة تضعها في وجه ايران كـ«قوة سنية كبرى» ومرجعية أساسية في المنطقة، ولذلك كانت تحتاج الى تمدّد نفوذها لتصبح قادرة على إدارة أكثر من ملف في دول الجوار، تماماً مثل قدرة إيران على تغيير مصائر بعضها والمساهمة في ضبط إيقاعها في وجه الأميركيين فيها مثل دول أساسية كالعراق وأفغانستان وسورية ولبنان والبحرين واليمن، وهو نفوذ سياسي بامتياز عبر حلفاء نسجت طهران علاقاتها التحالفية المتينة معهم، وقدّمت لهم المساعدة، خصوصاً في ما يتعلق بايّ أزمة تضعهم وجها لوجه مع «إسرائيل».

قدرة تركيا على لعب دور مثل ذلك الذي تلعبه إيران لم تكن ممكنة من دون حلفاء داخل الدول المعنية التي تعرّضت لرياح الاحتجاجات والتغيير في المنطقة، وحركة «الإخوان المسلمين» هي القادرة على تنفيذ المهمة، كما اعتقدت تركيا.

المفارقة انّ الهدف التركي هو نفسه الهدف السعودي في التوسع بوجه إيران، فالرياض التي تخشى منذ سنوات لحظة حصول الاتفاق بين الغرب وطهران، حاولت عرقلته بشتى الطرق وانتهزت رياح الانتفاضات الشعبية العربية لتصبّ في هذا الاتجاه، فكسر إيران عبر حلفائها سيجعل الغرب غير مستعدّين للتنازل، فيما الغرب غير مستعدّ أصلاً للدخول في حرب مباشرة مع إيران، فكان ان عرضت السعودية نفسها لخدمة هذا المشروع، وهي حتى اليوم لا تزال غير قادرة على الحسم رغم التكاليف الباهظة.

بدخول روسيا أرض الميدان السوري صار للتنسيق السعودي التركي ضرورة في وجه الخطوة الروسية التي أعادت كلّ خططهما وخطواتهما إلى الخلف، فلم يعد بمقدور السعودية التمدّد في وجه إيران وتركيا معاً بل بات على الدولتين التابعتين لواشنطن لملمة ما تبقى من قدرات في وجه الهدف المشترك (إيران).

اليوم تتكثف الزيارات المتبادلة بين الطرفين، والجانب السعودي يعترف بـ«حق» تركيا في الدفاع عن نفسها أمام روسيا بشتى الطرق التي تراها مناسبة، وفي الوقت ذاته تمضي محاولات جنيف السياسية قدُماً.

أما تركيا التي ترفض مشاركة الأكراد في الحلّ السياسي، فإنها تواجه بذلك رغبة روسية بمشاركتهم فيها، فيما السعودية التي تريد لـ«جيش الاسلام» وفريق علوش المشاركة في جنيف، لقيت رفضاً روسياً كبيراً في هذا الإطار الى ان جاء الردّ أمس بالموافقة، فهل تقبل تركيا اذاً مشاركة الأكراد في جنيف؟

تنسيق تركيا والسعودية يكشف المزيد من محاولات التعويل على إمكانية حفظ نقاط ضدّ الحلف الروسي المتقدّم في سورية، واذا كانت انقرة والرياض تراهنان على المزيد من التورّط، فإنّ هذه المحاولات لن تجدي نفعاً مع تقدّم الوقت لصالح روسيا التي عزلت التعاون التركي عن المشهد، وكشفت انها قادرة على المضيّ قدُماً من دون مشاركة تركيا في أيّ تعاون ميداني.

لقد نجحت روسيا بعزل الدور التركي بعدما ظنّ الاميركيون استحالة تخطيها دون تركيا، وها هو الجيش السوري ينجح في استرداد أبرز النقاط الحدودية الشمالية بالتعاون مع الحلفاء. تركيا التي استفاقت على الكارثة تريد استعادة دوراً يحفظ وجودهان فتوحّدت في الهمّ مع السعودية قبل فوات الأوان، فهل سيفتعل الحليفان المزيد من الازمات؟ ام أنهما مقبلان على الانكفاء والتموضع السياسي؟

«توب نيوز»

لا حوار مع وفد «علوش»

ـ يبدو من مشهد جنيف للكثيرين انّ السمّ الذي دسّته الرياض في مصادرتها لتركيب الوفد المفاوض باسم المعارضة قد مرّ مرور الكرام، وفرض كأمر واقع.

ـ سعت السعودية إلى أمرين أولهما حشر جماعاتها وجماعات تركيا المسلحة المرتبطة بـ«القاعدة»، وخصوصاً «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» ضمن مؤتمر الرياض لتبييضها وإخراجها عملياً من أيّ لائحة للتنظيمات الإرهابية تمهيداً لحجز مقعد لكلّ منها في ما هو أبعد من التفاوض.

ـ تراهن الرياض وأنقرة على مستقبل التشكيلات المسلحة التابعة لها مخابراتياً إذا دمجت بالعملية السياسية، فهي تملك ماكينات منظمة لا تملكها مكوّنات جماعة الرياض، ما عدا «الإخــوان المسلمين»، وتستطيع في أيّ انتخابات التحوّل إلى ماكينة انتخابية تضمن مقاعد في البرلمان لمرشحين تدعمهم وتموّلهم السعودية.

ـ الرهان الأهمّ هو على ما يسرّب من أروقة الأمم المتحدة عن مشروع يدعو إلى دمج ما يسمّى بالجماعات الأهلية المسلحة بالجيش والشرطة ضمن مشروع المصالحة الوطنية، وهذا سرّ الاهتمام بحشر هذه الجماعات في أيّ عملية سياسية وسرّ الإهتمام «الإسرائيلي».

ـ سورية تشارك في جنيف لكنها لن تحاور وفداً يضمّ أيّ علوش أو علاليش.

التعليق السياسي

النزاع في المنطقة مستمرّ وثقافة الاعتذار خط أحمر...

■ هاشم أبو رعية*

في الوقت التي تسير فيه المنطقة إلى الـوراء، وإلى المزيد من الضحايا الأبرياء سواء أكان في عراق الرافدين، أم سورية وحتى اليمن الذي ينزف بمرارة شديدة في الجزيرة العربية، وفي فلسطين التي تشهد أنتفاضة شعب ضد الاحتلال الإسرائيلي وتهمه الباطلة منها التذرع بالطعن والدهس، وليس هذا فحسب بل تعالت أصوات الصحف الإسرائيلية عن خطر الدولة الإسلامية وتهديدها لأمن الدولة اليهودية وغياب الحكومة الفلسطينية سواء أكانت في الضفة أم القطاع، وغيرها من الأحداث التي تشهدها المنطقة وعلى رأسها اعتداء الحكومة التركية على الأقلية الكردية التي تسعى للحصول على الاعتراف بثقافتها وثقافة أجدادها.

وبعد كل هذا تبقى سياسة الاعتذار غائبة، التي يمكن أن تقلل من حدة الصراع إلى مستوى أقل من ذلك ولكن تبقى المنطقة مشتعلة، لأن كل طرف في النزاع له هدف. وهنا الأهداف تختلف حسب القوى التي يتمتع بها هذا الحليف ضد الطرف المعارض الآخر، وبالتالي تسعى دول المنطقة للنزول في هذا المستنقع بكل ما لديها من قوة في دعم حلفائها على الأرض لتحقيق قوة لها على الطاولة السياسية التي تجري الآن في جنيف 3. وتتنوّع وسائط هذه القوى منها الإعدام والاغتيال، وإغراق السوق بكميات كبيرة من براميل النفط وآخرها سلاح الأفراد المتحاربين، والجميع يعلم التأثير الذي يلحق بالطرف الآخر جراء هذه الأنشطة اللاشرعية التي ألحقت الويل وكل الويل بالإنسانية فزادت العجز وارتد على المنطقة.

ومثل هذا التناقض يطرح مبدأ وثقافة عدم الاعتذار لدى الدول العربية وحتى الإسلامية. ولماذا لدى جميع الدول الإسلامية سواء في هذا الوقت أو قبله وحتى في المستقبل، ولكن الآن تتشارك بهذا المبدأ كل من إيران والسعودية وتركيا التي ما زالت ترفض الاعتذار لوزارة الدفاع الروسية أو للحكومة في موسكو على إسقاط طائرتها «سوخوي 24» وإنها أسقطتها بعد اختراقها للحدود التركية كما تدّعي تركيا فأمرت بإسقاطها من دون علم أردوغان، وقال جنرالات في سلاح الطيران التركي إنهم لم يعرفوا مسبقاً أنها طائرة روسية، وإلا لما أقدموا على إسقاطها، ورغم الضرر الكبير، السياسي والاقتصادي، الذي لحق بتركيا جراء العقوبات الاقتصادية الروسية خاصة.

السعودية التي أصبحت كالطفل الصغير غير قادرة على اتخاذ القرار الصائب بخاصة بعد تولي الملك سلمان الذي يبدو عليه الخرف بسبب تقدمه في السن ليكون ملكاً على السعودية وتسلم ولي ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان لوزارة الدفاع، وقد أقدمت السعودية على إعدام العالم والشيخ نمر باقر النمر بسبب مطالبته المشاركة في الحكم واتهمته بالإرهاب وهي تعلم تماماً قيمة هذا الرجل في السعودية أو في إيران وحتى لدى الأقليات الشيعية في دول العالم. وهذا ما شاهدناه في وسائل الإعلام من مظاهرات واحتجاجات على المستويات كافة، وخرجت الأمم المتحدة مندّدة بهذا القرار وغيرها من مؤسسات الإعلام وطالبت السعودية بالاعتذار، ولكنها أبت الاعتذار لأنها تعتبر مثل هذا الاعتذار يقلل من قوتها كقوة إقليمية وهي في صراع استنزاف مع إيران وبخاصة بعد التخلي الجزئي من أميركا تجاه السعودية كحليف يجب الدفاع عنه.

وليس هذا فحسب، الرياض امتنعت عن تقديم اعتذار آخر لإيران بعد أن ذهب أكثر من 400 مواطن إيراني في موسم الحج العام الماضي، وبينهم رجال دين وقادة سياسيون كبار ورغم كل هذا رفض الملك سلمان تقديم اعتذار رسمي لطهران، بل أقدمت على التأخير بتسليم الجثامين وحاولت إخفاء بعض جثث الشهداء الإيرانيين لاستفزاز طهران، ولكن القادة الإيرانيين كانوا على قدر هذا التحدي وطالبوا بحقوقهم بالمحاسبة والتحقيق من خلال الأمم المتحدة. وهنا تبقى سياسة الاعتذار غائبة من قاموس الرياض التي تسعى لإشعال المنطقة بعد فشلها الكبير على المستوى الداخلي وإخفاقها في اليمن والهزيمة غير المباشرة في سورية.

احتجّت الرياض على إحراق السفارة السعودية في طهران إثر اعتداء مجموعة من المواطنين على ممثليتها هناك واعتبرته خرقاً للقانون الدولي وتقصيراً في حماية مواطنيها هناك، وهنا خرج المرشد الأعلى علي خامنئي وأدان هذا الهجوم وطالب بمحاسبة من أقدم عليه، ومن ثم خرج وزير الخارجية جواد ظريف ودان بالطريقة نفسها، ويعتبر خامنئي جهة أكثر من رسمية بل من مرجعية دينية للشيعة كافة، بينما السعودية تجاهلت هذه الإدانات وطالبت باعتذار رسمي من الرئيس حسن روحاني، ولكن الأخير تجاهل هذا الطلب في زيارته الأخيرة لإيطاليا.

إسرائيل لا تقدم الاعتذار لأحد على الإطلاق، والجميع يعلم بأن القيادة في الجيش الإسرائيلي لديهم المبررات على ما يقومون به، ومع كل اعتداء تلقى التهمة ملصقة على جبين الشهيد وتبدأ القنوات الإعلامية الإسرائيلية بالتحريض على المزيد من العنف وليس التهدئة وتقديم الاعتذار للحكومة الفلسطينية التي لم يبق لديها شيء من التنازلات لتقدمها للحكومة الإسرائيلية.

لماذا هذه الثقافة، ونحن نعلم بأن الله غفور رحيم، بالرغم من قوته المطلقة، وهذا يدلّ على أن دائماً من يقدم الاعتذار هو القوي، ولن يخسر شيئاً من تقديم مثل هذا الاعتذار سوى تقليل حدة التوتر، لوقف نزف الدماء وبتر الأطراف وتهجير الأبرياء ومكوثهم في الدول الأجنبية من دون أي رعاية إلا من رحمة ربي أو النزوح الداخلي، ولكن على ما يبدو أن سياسة الاعتذار غير مرغوب بها حالياً لدى دول المنطقة أو لكل طرف له هدف يريد أن يحققه على حساب الشعب في هذه الدول.

*إعلامي فلسطيني